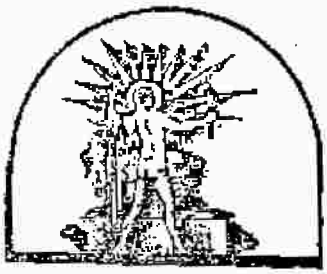

مكافحة الامية

ونشر الثقافة الشعبية

القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ م . الصادر لمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية خير قانون صدر في مصر منذ نشأتها للآن . إنه جدير بأن يسمى قانون إحياء الأمة المصرية وإحلالها المكان اللائق بها بين أرقى الأمم ، ففي احيائه إحياؤها ورفعتها ، وفي اماتته إماتتها وخفضها :

ذلك أن على الأمة المصرية — رضيت او سخطت — أن تساير أرقى الأمم في سبل الحضارة والتقدم وألاّ تتأخر عنها قيد رمح ، وإلاّ فقدت مقوماتها ومميزاتها لضعفها ، وفنيت في غيرها من الأمم القوية المحيطة بها فناءً لا مرد لها من بعده .

وكل أمة من هؤلاء الأمم الراقية المفروض على مصر مسايرتها في سبل الحضارة والتقدم رغم أنفها إنما تعتمد في رقيها وتقدمها على جهود جميع أبنائها الخاصة والعامة الذكور والاناث على السواء ، فليس فيها من لا يعمل للرقي والتقدم .

فلا بد لمصر هي الأخرى من أن تعتمد في نهضتها على جهود جميع أبنائها الخاصة والعامة الذكور والاناث كالأمم الأخرى ، وإلاّ تخلفت عن ركب الحضارة واستحال عليها أن تشق للأمم الراقية غباراً لها فيه .

غير أن مصر لسوء الحظ ليس فيها من يستطيع خوض غمار العمل المطلوب في هذا الميدان ميدان الحضارة والتقدم الحديث الاّ الخاصة من أبنائها ، وهم فئة قليلة ممتازة كغيرها من الفئات القليلة الممتازة في الأمم الراقية . أما جمهور المصريين الاعظم وهو أكثر من أربعة أخماسهم فانهم لا يزالون على الفطرة أميين لا يقرأون ولا يكتبون ولا يعرفون ألزم ما يلزم من العلوم والفنون والآداب والنظم والأخلاق التي لا بد لهم منها لأداء أعمالهم الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها من الخدمات العامة والحياة المنزلية والاجتماعية الحديثة ، ولمسايرتهم الفئة القليلة الممتازة في طريق الحضارة ومعاونتهم اياها على الأخذ منها بأوفر نصيب والانتفاع بها كغيرهم من عامة الشعوب الأخرى .

إن من المستحيل كل الاستحالة أن تقدم مصر في التحضر بالحضارة الحديثة وفي احتلالها المكان اللائق بماضيها المجيد ، وبجلال موقعها ، وجودة مناخها ، ووفرة ثروتها ، وحسن

استعدادها ، ارتقي والرفعة بين أمم العصر الحديث عصر الطاقة الذرية ، ما دام هذا الفارق الكبير بين قيمتها الخاصة والعامة قائماً .

إنها حين تحاول النهوض والتقدم مع قيام ذلك الفارق الكبير بين خاصتها وعامتها ، تكون كرجل رجل واحدة يحاول أن يسابق عدّاءً ماهراً برجلين قويتين فلا يزال يكدُّ ويسعى ويجاهد حتى يقعد به الأعياء في آخر الأمر بلا جدوى ، أو كطائر بجناح واحد يحاول أن يسابق طائراً جارحاً بجناحين ، فانه يتخبط وهو يضرب الأرض بجناحه الواحد دون أن يستطيع نهوضاً ، أو كسفينة بمجداف واحد ، أو بصف واحد من المجاديف ، تحاول أن تمخر في بحر خضمّ ثائر فلا تلبث أن تدور على نفسها وتبقى مكانها إنْ قُدِّر لها البقاء .

فلا بدَّ إذاً لنهضة مصر وتقدُّمها واحتلالها المكان اللائق بها بين أمم العصر الحديث من أن تقوم كما يقوم ذوو على رجلين بأن تعتمد في نهوضها على طائفتيها معاً الخاصة والعامة ، فيعمل أبناء مصر جميعاً كباراً وصغاراً ذكوراً وأناثاً متعاونين متكاتفين على وضع أساس الحضارة متيناً ، وعلى بناء صروحها شامخة ضخمة متينة على هذا الأساس المتين .

ولما كانت هذه الحضارة الحديثة التي لا بد لنا من التحضر بها — إذا شئنا أن نعيش أمة قوية عزيزة بين الأمم — قائمة في كل ناحية من نواحيها الحسية والمعنوية ، الصغيرة والكبيرة ، الظاهرة والباطنة ، العامة والخاصة على العلوم ، والفنون والآداب والنظم الدقيقة ، والأخلاق المتينة ، فان كل محاولة للتحضر بها تذهب كصرخة في واد أو نفخة في رماد إذا لم يكن للفئة الكبرى وهي جمهور المصريين الأعظم الذي لا غنى عن استغلال جهوده في التحضر بهذه الحضارة نصيب ولو قليل من هذه العلوم والفنون والآداب ومكارم الأخلاق .

ولا سبيل لبلوغ جمهور المصريين الأكبر هذا النصيب من التثقيف والتهذيب إلاّ تنفيذ القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ م . الصادر لمكافحة الأمية ، ونشر الثقافة الشعبية ، تنفيذاً تاماً شاملاً في أقصر وقت ممكن . وهذا التنفيذ على هذا النحو لا يحتاج إلاّ الى أن تمتلىء صدور القائمين على تنفيذه رغبة وحماسة في هذا التنفيذ مع التفرغ التام له دون غيره . وحشد الجهود الكثيرة الموفورة في مصر .

ان القوانين حبر على ورق فهي قوات وانما يحييها القائمون على تنفيذها بما فيهم من رغبة وحماسة ، وتكون حياتها وانتعاشها على قدر تلك الرغبة وهذه الحماسة . فالمسألة من قديم الزمان مسألة نفوس لا قوانين وما أكثر القوانين التي ماتت عقب صدورها ، وما أكثر الأعمال العظيمة التي تمت بنجاح باهر بدون قوانين . ان الرغبة القوية تخلق الارادة القوية ، والارادة القوية تكفل كل العقبات وتقيم أمامها الصروح

والقانون المذكور لا يزال قائماً ولكنه لم يجد في وزارة الشؤون الاجتماعية الصادر منها وباسمها وهي المسئول الأول عنه، والقائل حضرة صاحب المعالي وزيرها في العدد الخاص ٥٩٩ من مجلة الاثنين والدنيا الصادر في ٢٧ من ذي الحجة سنة ١٣٦٤ — ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ هذه الكلمة المأثورة: إن اصلاح العقول البور أهم وأجدى من اصلاح الأراضي البور! لم يجد هذا القانون الرغبة والحماسة الجديرتين به واللتين لا بدَّ منهما لتنفيذه تنفيذاً علمياً عاملاً في أقصر وقت ممكن لجعلته عملاً صغيراً من أعمال كثيرة لا تحصى عهدت بها الى مربٍّ كبير نقل اليها من وزارة المعارف، وكان الجدير بهذا المشروع الضخم أن يكون هو وحده كل عمل هذا المربي الكبير الذي كان ملؤه رغبة وحماسة كفيلتين بنجاحه، وأن يحشد مع ذلك لمعاونته أكبر عدد ممكن من الخبراء بهذا النوع من التعليم من دوائر الحكومة المختلفة ومن غيرها، وهم لا يحصى عديدهم، على أن ينفذ تنفيذاً كاملاً عاجلاً. على أن الوزارة لم تلبث أن لجأت بهذا المشروع الضخم الذي لا بدَّ منه لحياة الأمة وتقدمها الى وزارة المعارف على أنها المسئول الأول عن مكافحة الأمية، ونشر الثقافة الشعبية، من قبل أن تخلق وزارة الشؤون الاجتماعية بعشرات السنين.

غير أن القانون المذكور لم يصدر من وزارة المعارف ولا باسمها، فهي ليست مسئولة عن تنفيذه، فاستقر المشروع أخيراً في أحضان كبير من كبار وزارة المعارف يضطلع بعمل جدير أن يستنفد كل جهوده وأوقاته، على أن يقوم بتنفيذ هذا القانون باسم وزارة الشؤون الاجتماعية. فماذا ينتظر من انسان مثله منقل بعمله الأصلي في شأن عمل إضافي كهذا؟ انه بلا شك يسير فيه برفق سيراً بطيئاً فيتدرَّج فيه على سبيل التجربة. ومثل هذا العمل الخطير لا يليق به تدرّج ولا تجربة. إن مكافحة الأمية، ونشر الثقافة الشعبية، ليست كالنبات والحيوان والعقاقير وغيرها من الأشياء التي نزداد بها ترفاً ورخاءً، وليس لنا بها عهد، ولا كبير ضرورة، فنستقدمها من بلاد أخرى، ونجعلها محل تدرّج وتجارب. فان نجحت استكثرنا منها، وازددنا بها خيراً، وإن لم تنجح أهملناها ولم يضرنا إهمالها شيئاً.

إننا إذا أردنا أن نستنبت في مصر نباتاً غريباً حسن أن نستنبته في حقل ضيق على سبيل التجربة، فاذا نجحت التجربة تدرجنا في زراعته حتى نعممها وازددنا به نفعاً، واذا لم تنجح أهملناه بدون أن نخسر شيئاً يذكر. وإذا شئنا أن نربي فصيلة من حيوان غريب قصرنا التجربة على قليل منها، حتى اذا نجحت استكثرنا منها شيئاً فشيئاً بالتدريج حتى نبلغ كفايتنا منه، وإذا لم تنجح ومات هذا القليل لا نكون قد خسرنا شيئاً وكذلك اذا شئنا أن نجرب عقاراً من العقاقير لافادة بعض الآفات الزراعية، أو لعلاج مرض من الأمراض، حسن

أن تقصر التجربة على أقل مقدار ممكن ، حرصاً منا على المال والجهد والارواح أن تضيع بلا ثمرة .

أما مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية فانها شيء آخر ، انها أعظم عوامل تقدمنا ورقينا وعزتنا ومجدنا ، إنها محاربة عدو قديم وقد تدرجنا فيها وجربناها من آماد بعيدة في الكتاتيب وفي المدارس الأولية والالزامية ، فاذا لم تكن هذه التجارب الطويلة أكسبتنا خبرة وقدرة على التنفيذ السريع . فلا أمل في نجاح تجارب جديدة على أننا إذا لم نكن جربناها فان الواجب يقضي أن نسارع الى تنفيذها بدون انتظار تجارب أو تدرج .

فلا بد اذاً من المضي في هذه الحرب حالاً بدون مهادنة ، فلو أن الجراد هجم علينا هجوماً واسع النطاق أفنجعل مكافحته محلاً للتدرج والتجربة ، فنقاومه في بعض المواضع على سبيل التدرج والتجربة ، ونتركه في غيرها يأتي على الأخضر واليابس ، أم نقوم كلنا على بكرة أبينا قومة رجل واحد بكل ما نملك من وسائل ونحاربه حتى نقضي عليه ، ولا يقعدنا عن المقاومة خلل في الوسائل ولا نقص فيها وفي التجارب . ولو أن مرضاً كالملاريا هبط مصر وتفشى فيها تفشياً وبائياً فأصاب كالأمية أربعة أخماسها ، أفنجعل مقاومته محلاً للتدرج والتجارب ، فنقاومه في ناحية ونتركه في سائر النواحي يعيث فتكاً وتنكيلاً بالمواطنين ، أم نقوم كلنا بكل ما لدينا من وسائل ضعيفة وقوية ونكافحه حتى نقضي عليه . ولو أن أمة هجمت علينا بكل ما تملك من قوى حديثة أنجعل مقاومتها محلاً للتدرج والتجربة . فنتباطأ في محاربتها حتى نختبر أسلحتنا وقوتنا ، وحتى تقضي هي علينا ، أم نقوم كلنا بما تيسر لنا من أسلحة قديمة وحديثة ، وندافع مستميتين ، ونعمل ونحن ندافع على تعرف وجوه الضعف فينا والقوة في عدونا ، وعلى استكمال قوتنا حتى نردها عن بلادنا مخذولة مدحورة . ألا تكون لنا عبرة فيما فعلت انجلترة حديثاً حين أخذت تقاوم أقوى دول العالم وحدها بأقل من ربع تسليح صامدة صابرة ، وتكد وتسعى وهي تحارب لاستكمال قوتها حتى استكملتها وانتصرت . انها بلا شك أمة دعة وهدوء ، والجهاد فيه ثورة ومشقة تأباها طباعنا الوادعة الهادئة ، ولذلك نلجأ دائماً الى التجارب والتدرج في كل شيء حتى فيما لا يحتملهما

وأي فرق بين هؤلاء الأعداء الجراد والوباء والناس وبين هذا العدو الجاثم على صدورنا منذ القدم وهو الأمية والجهالة الشعبية ، إلا أن الثلاثة الأولى حسية والأمية والجهالة الشعبية من الأمور المعنوية غير أنها أفتك بنا منها . وهل يخفى أمر هذه الأمور المعنوية وخطرها على الفئة المختارة من الأمة المسئولة عن سلامة الوطن ونهضته وتقدمه التي تتباطأ في تنفيذ هذا القانون بلا مبرر ظاهر .

اللهمَّ أن مكافحة الأمية ، ونشر الثقافة الشعبية، ليست كنبات أو حيوان غريب عن مصر يراد نقله اليها واستنباته أو تربيته فيها ، وليست كعقار من العقاقير يراد اختباره فنجعلها محل تدرّج أو تجربة، وإنما هي عدوّ بل شرّ عدوّ لا تجوز المهادنة في محاربته ، ولذلك سمي قانونها قانون مكافحة الأمية، والمكافحة هي المحاربة .

وعلى من وقع أخيراً عبء هذه الحرب ؟ انه وقع على عاتق المدير العام للتعليم الأولي في وزارة المعارف حضرة صاحب العزة مصطفى شكري بك ، وحضرته يعتقد في نفسه ما يعتقده فيه كل من له صلة قديمة أو حديثة بعيدة أو قريبة بالتعليم الأولي ، ومنهم كاتب هذا المقال وهو أنه زعيم التعليم الأولي منذ زمن طويل مضى غير منازع ، قد قضى فيه السنين الطوال، وبسط سلطانه عليه في القطر كله كل البسط، وعرف ما ظهر منه وما خفي ، وما صلح منه وما فسد، حتى أصبح أكثر الناس علماً وخبرة به حقًّا .

وانه بهذه السلطة وبهذه الزعامة التي طال أجلهما، وبعده وخبرته الذين عظم شأنهما يُعدُّ أول المسئولين عن تعميم التعليم الأولي وعما أصابه من البطء، وانه بقبوله هذا العبء الثقيل الجديد، عبء تنفيذ القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ م. قد ضاعف تبعاته وزاد ديونه لأنه بهذا القبول الأخير ، قد حصر جميع الوسائل لمكافحة الأمية ، ونشر الثقافة الشعبية في يديه وحده .

فاذا لم يكن قد وُفق فيما مضى لتعميم التعليم الالزامي النهاري، وهو الوصية الأساسية المقضاء على الأمية من أساسها لعائق أو لعوائق اعترضته في السنين الخوالي فقد أصبح في يده وسيلة قوية لذلك صروح الأمية والجهالة الشعبية من أعاليها ، وهي القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ المذكور، فان هذا القانون على قلة مواده لم يدع وسيلة لمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية إلاَّ ذكرها وكفلها، ولا عقبة تعترضها إلا ذللها ووضع في يد القائم على تنفيذه كل التدابير الجديرة بالاجهاز عليها وزوده بكل ما يحتاج اليه ، ولم يحدّه بوقت . ولا عليه، فلم يبق لحضرته عذر بعد الآن في استمرار هذه الحالة عار الأمية والجهالة الشعبية المتفشيين في البلاد، وعائقة الأمة عن النهوض والتقدم ، لأنه إذا لم يستطع القضاء عليهما من ناحية التعليم الأولي النهاري استطاع القضاء عليهما من ناحية التعليم الشعبي الليلي الصادر به القانون المذكور .

إن التعليم الأولي الالزامي ومكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية عنوان وكلاً منهم للآخر فالتعليم الأولي الالزامي يحتث الأمة والجهالة الشعبية من قديمها ، ومكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية تحتثها من قميمها فلا بدَّ أن يجتمعا في إدارة واحدة من

المستحسن أن يجتمعا فيها. فاذا كان ذلك كذلك، فقد وجب أن ينقل المشروع كله بقانونه إلى وزارة المعارف نقلاً تامًّا فتكون هي المسئول الوحيد عنه، وأن يكون لمدير العام للتعليم الالزامي ولمكافحة الامية مساعدان أحدهما يختص بالتعليم الأولي الالزامي النهاري، والآخر بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية الليلية على أن يكونا من عشاق هذا النوع من التعليم ومن الغيورين عليه، والمتحمسين فيه، وأن تستغل كل الأموال المرصودة لها معاً وجهود كل الخبراء المكثيرين بهذا النوع من التعليم.

وليس بكثير على هذين العملين الجليلين أن تتولاهما ادارة لها مدير عام ومساعدان وأن تحشد لها كل القوى العاملة المتيسرة، وأن تنفق عليهما كل الأموال المرصودة لها، بل إنهما جديران أن تنشأ لها وزارة خاصة.

لقد آن أن نقدر هذا المشروع قدره وأن نمدّ له ما يستحق من قوة وأن نسير فيه قدماً بسرعة الضوء. فطالما تلكأنا فيه تلكؤاً ضارًّا معيباً حتى أصبح لا يحتمل بعد الآن شيئاً من إضاعة الوقت في التقدير والتدبير والتفكير فقد تركنا أمم أقل منا ثروة وحضارة. تفكر وتقدر وتدبر. وقضت هي على الأمية والجهالة الشعبية لا بشيء إلاّ بأمرين اثنين هما الرغبة والحماسة.

فاذا صار حضرة المدير العام للتعليم الأولي في تنفيذ هذا القانون بالرغبة والحماسة اللتين يستحقهما، أمكنه أن يعوّض على الأمة الايام الطويلة التي أبطأ فيها تعميم التعليم الالزامي، غير أن هذه البداية الضيقة النطاق في محافظة القاهرة وست مدن من مدن مديرية الجيزة التي وضعت حدودها في وزارة الشؤون الاجتماعية قبل أن تدفع بمشروع مكافحة الأمية اليه بداية ضيقة، لا تليق بالمشروع، ولا بما يستحق من رغبة وحماسة، ولا بما أوتي القائم على تنفيذه من وسائل وقدرة وعلم وخبرة به

والواجب الآن إذا كان تعميم المكافحة في القطر كله من الآن مستحيلاً ألا يتصر التدرج في هذه السنة على محافظة القاهرة ومدن مديرية الجيزة الستة، بل لا بد من مضاعفة الجهود والنشاط لانشاء أكبر عدد ممكن من مدارس المكافحة في أنحاء القطر المختلفة بدون تقيد بعدد معين منها، ولا بزمان ولا بمكان، وبدون تراخ في الجهود وفي النشاط طوال هذه السنة. فلعلّ ذلك يعين على فتح عدد كبير جدًّا من هذه المدارس في هذه السنة وعلى فتح البقية الباقية منها في السنة الآتية أو فيها وفي التي تليها على الأكثر، ولا يجوز أن يتأخر التعميم عن ذلك